الرقم :م/٢٠٢٠/٤٠٧٩
التاريخ : ٢٠٢٠/٦/٨

مكتب الرئيس التنفيذي

السيد الدكتور عبد الرزاق قاسم المحترم
المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية
سوق دمشق للأوراق المالية

رقم الوارد: 643
التاريخ 2020/6/8
سوق دمشق للأوراق المالية

تحية طيبة:

يسعدنا أن نرفق لكم محضر إجتماع الهيئة العامة العادية لبنك سورية الدولي الاسلامي المنعقد في يوم الإثنين ٢٠٢٠/٦/٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بشار الست

999-0101052
بنك سورية الدولي الإسلامي ش.م.م
Syria International Islamic Bank
سجل تجاري 14886

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم
التاريخ
الإحالة

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الفورسيزنز بدمشق قاعة ليفانت بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٠٨م

(الجلسة الأولى)

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك، والمنشورة في النشرة الالكترونية للصحيفتين اليوميتين، صحيفة تشرين وصحيفة الوطن على مواقعهما الالكترونية وذلك مرتين في كل منهما بتاريخي ٢٠٢٠/٥/٢١ و ٢٠٢٠/٥/٢٢م. وذلك استناداً إلى كتاب مجلس الوزراء رقم ٧٠٣٥/أ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ والمعمم بموجب تعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨م بالموافقة على هذه الوسيلة للنشر.

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام المادة ٣٢ وما بعدها من النظام الأساسي لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة انعقدت في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق لـ الثامن من شهر حزيران من العام ٢٠٢٠ الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الفورسيزنز بدمشق / قاعة ليفانت.

وبعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

تم انتداب السيد الدكتور غالب بياسي ممثل عضو مجلس الإدارة (الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية) ليكون رئيساً لاجتماع الهيئة العامة العادية بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ت٦/٤/٢٠٢٠تاريخ ٢٠٢٠/٦/٧

قام رئيس الجلسة بتعيين المحامية **نور المغربي** كاتباً للجلسة.

صورة طبق الأصل

وتعيين السيدين محمد حلمي رسلان وطلعت خليل، مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لنص المادة ١٨٢ من قانون الشركات).

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

١-السيد أيمن أبو زيتون، والسيد هيثم الحسين مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ١/١٢/٥٣٤٨/ ١٥٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٤

٢- السيدة لمى شيخو والآنسة ريما القباني والسيد محمود علي باشا مندوبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ١٦/٢٧١٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١

٣- الآنسة وعد عقيل، والآنسة شذا حمندوش مندوبتي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ٤٠٨/ص-إ.م تاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١

وبعد الاطلاع على سجل الحضور تبين أن النصاب القانوني للهيئة في جلسته الأولى لم يتحقق حيث أن نسبة الحضور بلغت ١١,٨% من عدد أسهم الشركة فقط ولذلك فقد تقرر تعليق الجلسة وتحديد الساعة الحادية عشر من صباح اليوم ذاته لعقد الجلسة الثانية وفقاً للدعوة الموجهة لمساهمي شركة بنك سورية الدولي الاسلامي ونص المادة ٣٣ ف ٢ من النظام الأساسي للبنك.

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة
أيمن أبو زيتون	محمد حلمي رسلان	نور المغربي	غالب عبد المنعم بياسي
هيثم الحسين	طلعت خليل		

صورة طبق الأصل

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الفورسيزنز **بدمشق** قاعة ليفانت بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٠٨م

(الجلسة الثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك، والمنشورة في النشرة الالكترونية للصحيفتين اليوميتين ، صحيفة تشرين وصحيفة الوطن على مواقعهما الالكترونية وذلك مرتين في كل منهما بتاريخي٢٠٢٠/٥/٢١ و ٢٠٢٠/٥/٢٢م. وذلك استناداً إلى كتاب مجلس الوزراء رقم ٧٠٣٥/أ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ والمعمم بموجب تعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨م بالموافقة على هذه الوسيلة للنشر.

ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وأحكام المادة ٣٢ وما بعدها من النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي انعقدت في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق لـ الثامن من شهر حزيران من العام ٢٠٢٠م الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الفورسيزنز بدمشق / قاعة ليفانت.

وبعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

تم انتداب السيد الدكتور غالب بياسي ممثل عضو مجلس الإدارة (الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية) ليكون رئيساً لاجتماع الهيئة العامة العادية بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ت/٢٠٢٠/٤/٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٧

صورة طبق الأصل

وقد قام رئيس الجلسة بتعيين المحامية **نور المغربي** كاتباً ومقراً للجلسة.

وتعيين السيدين **محمد حلمي رسلان وطلعت خليل** مراقبي تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لأحكام المادة ١٨٢ من قانون الشركات).

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

١- السيد أيمن أبو زيتون، والسيد هيثم الحسين مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ١/١٢/٥٣٤٨/ ١٥٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٤

٢- السيدة لمى شيخو والآنسة ريما القباني والسيد محمود علي باشا مندوبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ١٦/٢٧١٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١

٣- الآنسة وعد عقيل، والآنسة شذا حمندوش مندوبتي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكليف رقم ٤٠٨/ص-إ.م تاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١

وبعد الاطلاع على سجل الحضور وحيث أنّ النصاب القانوني للحضور في الهيئة العامة العادية (في الجلسة الثانية) يكون بمن حضر مهما كانت عدد الأسهم الممثلة بحسب المادة (١٦٦ فقرة ٢) من قانون الشركات، فقد تم عقد الجلسة الثانية بنصاب الحضور، وقد بلغ عدد الأسهم الحاضرة ١٥,٤% من أسهم الشركة.

كما حضر من أعضاء مجلس الإدارة السادة:

السيد محمد محمد أوبري/ نائب رئيس مجلس الإدارة.

السيد نبيل وليد الياس / عضو مجلس الإدارة.

السيد باسم يوسف زيتون /عضو مجلس الإدارة.

واعتذر السيد عزيز محمد صقر/ رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين لوجود حالة وفاة.

كما اعتذر السيد مأمون دركزللي / عضو مجلس الإدارة عن الحضور بسبب الإجراءات المُتخذة للتصدي لفايروس كورونا وما تبعها من إغلاق المنافذ الحدودية.

تم استعراض النشرة الالكترونية للصحف المحلية التي نشرت فيها الميزانيات وتقرير مدقق الحسابات وذلك على المواقع الالكترونية لكلّ من: صحيفة تشرين وصحيفة الوطن وذلك مرتين في كلّ منهما بتاريخي ٢٠٢٠/٥/٢٠و ٢٠٢٠/٥/٢١م.

والصحف الالكترونية التي نشرت بها دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية وهي كلّ من صحيفة تشرين وصحيفة الوطن وذلك مرتين في كل منهما بتاريخي ٢٠٢٠/٥/٢١ و ٢٠٢٠/٥/٢٢م. وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للإنعقاد، أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر شروطها كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي تضمن البنود التالية الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق ما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠٢٠.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) عن عام ٢٠١٩.
٣. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٩.
٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية عن عام ٢٠١٩ بما فيها تدوير كامل الأرباح.
٥. تكوين الاحتياطات.
٦. انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠٢٠ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
٧. تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ وذلك بناءً على تنسيب مجلس الادارة.
٨. تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠٢٠ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢١، وذلك بناءً على تنسيب مجلس الادارة.
٩. تعيين الدكتور أنور صطوف عضواً في هيئة الرقابة الشرعية.
١٠. تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو أية عقارات مملوكة للبنك والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.

١١. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

١٢. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لمدة أربع سنوات وفق الترتيب الموافق عليه من مصرف سورية المركزي.

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠٢٠:

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

١-نبذة عن نتائج أعمال البنك الرقمية والنوعية للسنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٩ والتي بينت صحة وسلامة سياسات واستراتيجيات وخطط العمل التي تم تطبيقها في ظل الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي حيث ساهمت في استمرار ريادة البنك على عدة أصعده برغم الأزمة.

٢-موجز الخطة الإستراتيجية المستقبلية لعام٢٠٢٠ التي تضمنت أبرز التوجهات والأهداف العامة والمؤشرات المالية الرئيسية.

٣-كما تضمن التقرير السنوي القوائم والحسابات الختامية (الميزانية) وبيانات الدخل لعام ٢٠١٩، ومختلف القوائم المالية والإيضاحات حولها، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية كما هي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) عن عام ٢٠١٩:

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

قيام مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمعايير الدولية لعرض التقارير المالية، ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

كما تم تدقيق قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، وقد أوضح التقرير أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية

بما فيه المركز المالي للبنك وأداءه المالي وتدفقاته النقدية، وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما أوضح التقرير بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبة منظمة بصورة أصولية، وأنّ القوائم المالية الواردة في التقرير متفقة معها، وأنّه تم التعاون من قبل البنك في تقديم جميع المعلومات والبيانات والوثائق التي طلبها في سبيل القيام بمهمته. وقد أوصى مدقق الحسابات في تقريره من المساهمين المصادقة على هذه القوائم.

وأكدّ التقرير أن إدارة البنك مستمرة في مساعيها لرفع العقوبات التي مازالت مفروضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية على بنك سورية الدولي الاسلامي وذلك عن طريق متابعة الاجراءات القانونية مع المحامي في الولايات المتحدة الامريكية لرفع اسم البنك من لوائح العقوبات الصادرة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٩:

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك لعام ٢٠١٩ حيث أوضحت الهيئة حجم العمل المبذول لها للتأكد من أنّ بنك سورية الدولي الإسلامي ملتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. فقد اجتمعت هذه الهيئة خلال عام ٢٠١٩ ستة اجتماعات واطلعت من خلالها على أعمال البنك ، وقامت بالإجابة على كافة الاستفسارات الواردة من الإدارة التنفيذية والتي تتعلق بالمنتجات الجديدة أو السياسات والإجراءات للتأكد من أنّ الإدارة ملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية. كما قامت بمراقبة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك من تاريخ ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١، بالإضافة الى تنفيذ المراقبة عن طريق العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية و التي اشتملت على تدقيق وفحص التوثيق والإجراءات المُتبعة في البنك على أساس العينة واختبار كل نوع من أنواع العمليات، وصولاً لإقرار الصيغ التمويلية المطبقة والمنتجات الجديدة في البنك.

وأوضح التقرير بأنّ معظم العمليات والعقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية والتي اطلعت عليها الهيئة تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار والودائع الاستثمارية والمساهمين يتفق مع الأساس الذي اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة قد تم تجنيبها وصرفها في أوجه الخيرات وتم الحصول على تأكيدات من البنك بصرفها في أغراض خيرية وذلك حسب توجيهات واشراف هيئة الرقابة الشرعية على ذلك .

وبما أنّ إدارة البنك غير مخولة بإخراج زكاة أمواله مباشرة فإنّ إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين، حيث بلغت زكاة السهم بغرض الاقتناء حسب ميزانية ٢٠١٩/١٢/٣١م:

-٤,٥٣ ل.س (حول قمري).

-٤,٦٧ ل.س (حول شمسي).

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية عن عام ٢٠١٩ بما فيها تدوير كامل الأرباح.

أ-ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مجلس الإدارة وقد تناول النقاش نتائج أعمال البنك المالية والإنجازات النوعية التي طالت مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك وأعماله المصرفية والاستثمارية والمالية المرسومة.

ب-ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية وقد تناول النقاش والحوار أبرز النتائج المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ومن أبرزها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

ج-أثنى المساهمون على الجهد المبذول من قبل الإدارة التنفيذية مؤكدين على أنّ البنك من أفضل البنوك العاملة بالقطر لكن الأزمة الحالية والعقوبات أثرت على البنك.

ونقل السيد رئيس الجلسة الكلام للسادة المساهمين الحاضرين لتقديم مداخلاتهم والذين وجه بعضهم تساؤلات وفق الآتي:

تفضل المساهم الدكتور وليد الأحمر بتوجيه الشكر لمجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي للبنك وللجهود المبذولة من الادارة التنفيذية للبنك وطرح استفسار ومداخلة حول كيفية تلافي فقدان قيمة الأرباح المدورة نتيجة التضخم الذي تبع الظروف التي مرت بها البلاد، واقترح ضرورة معالجة تعسف الشريك الاستراتيجي للبنك ، بنك قطر الدولي الاسلامي، وذلك باستعمال حقوقه واستنكافه عن حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية التي يمكن من خلالها زيادة رأسمال البنك بحجم الأرباح، حيث وبسبب تعسف الشريك الاستراتيجي قد حرم البنك وباقي المساهمين من امكانية زيادة رأس المال، وزيادة فرصه الربحية. كما دعا مجلس إدارة الشركة وكلّ من مصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتمثيل المساهمين في قيد دعوى قضائية على أساس التعسف باستعمال الحق للمطالبة بالتعويض أو بتعديل النظام الأساسي بما يضمن للبنك إمكانية زيادة رأسماله دون الحاجة للنصاب المحدد في الهيئات العامة غير العادية. كما دعا كلّ من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومصرف سورية المركزي لوضع حل مناسب لهذه الحالة، و اقتراح صك تشريعي على الحكومة لتنظيم مثل هذه الحالات.

وهو ما أكده السيد المساهم أيمن قوسرة الذي انتقد قرار المصرف المركزي بالزام البنوك بعدم توزيع أرباح نقدية

تفضل الدكتور عمر الحسيني بالشكر أيضاً للادارة التنفيذية وجهودها وأكد على فكرة تعسف الشريك الاستراتيجي واقترح على المصرف المكزي اصدار قرار برفع رأسمال البنوك الاسلامية ل ٢٥ أو ٣٠ مليار لمواجهة هذا التعسف من قبل الشركاء القطريين وبالتالي لن يضر استنكاف الشريك الاستراتيجي عن حضور الهيئات العامة غير العادية التي تلزم لرفع رأس المال الشركات. كما اقترح أن يكون توزيع الأرباح بشكل أسهم.

وطالب المهندس السيد خليل خشة نيابةً عن صغار المساهمين بتوزيع أرباح نقدية عن الأسهم المملوكة. وتقدم المساهم السيد ربحي الأحمر برأي فيما يخص العقارات التي يملكها البنك سواء المشتراة أو التي آلت إليه نتيجة الاحالة للبنك بالمزاد العلني عند التنفيذ. حيث اقترح الاحتفاظ بهذه العقارات كأصول.

السيد حسان طحان ممثل شركة البشائر اقترح أن يكون بيع العقارات التي يملكها البنك بقرار من كامل مجلس الادارة في ظل الظروف الحالية.

السيد وائل الدغلي استفسر عن أثر التصدي لجائحة فايروس كورونا على ربحية البنك. والسيد وليد جبور استفسر عن مخصصات الخسائر الائتمانية وطلب شرحاً عنها حيث تقدم مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بهذا الشرح المطلوب.

شرح الرئيس التنفيذي للبنك نبذة عن أعمال البنك الرقمية والفروع التي تم افتتاحها وماقام به البنك من مسؤوليات اجتماعية وأضاف أنّ نسبة التعثر في البنك هي ٥,٣ وتكاد تكون هي الأقل بين المصارف

كما أجاب فيما يخص المحافظة على العقارات أنّ المصرف ملزم بالاستجابة للقرارات والقوانين التي تلزم البنوك بعدم الاحتفاظ بتلك العقارات لما يزيد عن سنتين. وأنّ عدم توزيع أرباح نقدية كان بنتيجة توجيهات المصرف المركزي للمحافظة على متانة القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي خصوصاً في ظل جائحة فايروس كورونا. وأنه سيتم رفع مقترح للجهات الوصائية لتلافي تعسف الشريك الاستراتيجي.

ونظراً لضيق الوقت عرض الرئيس التنفيذي على السادة المساهمين مراجعته في مكتبه للاجابة على أي استفسار مطروح من قبله والإجابة عليه بشكل مفصل.

- **القرار الأول:**
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام (٢٠١٩)، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية للبنك كما هي في ٢٠١٩/١٢/٣١ والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود تتعلق بالإيرادات والنفقات، وكذلك تمت المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات المالية للبنك كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ وكما هي معروضة على الهيئة، بما في ذلك تدوير الأرباح.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٣٢٦%)

خامساً: تكوين الاحتياطيات.

بناءً على قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١م وقانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢م المادة ٩٧ منه، وبناءً على التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم ٣٦٩ /٣/١٠٠ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠م والتعميم رقم ١/١٠٠/٩٥٢ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢م، يتم تحويل١٠% من الأرباح الصافية إلى الاحتياطي القانوني قبل اقتطاع ضريبة الدخل بعد إزالة أثر تغيرات سعر الصرف على القطع البنيوي، وللبنك التوقف عن هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً ٢٥% من رأسمال البنك . كما يجب على المصارف أن تقتطع سنوياً من أرباحها الصافية (وهي الأرباح قبل اقتطاع الضريبة وبعد إزالة أثر تغيرات سعر الصرف على القطع البنيوي) احتياطي خاص، بنسبة لا تقل عن ١٠% ترصد لتشكيل احتياطي خاص وذلك إلى أن يبلغ الاحتياطي المذكور /١٠٠/ بالمئة على الأقل من رأس مال المصرف.

وفي ضوء ما ورد، وافق مجلس الإدارة بقراره رقم ٢٠٢٠/٤/١/٣ تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ على رفع التوصية للهيئة العامة لمساهمي البنك بتشكيل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص بالنسب المذكورة من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة للبنك لعام ٢٠١٩، وفق التالي:

تكوين احتياطي قانوني بقيمة ٨٥٩,٧٨٨,٨٢٣ ليرة سورية من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة لعام ٢٠١٩م، وتكوين احتياطي خاص بقيمة ٨٥٩,٧٨٨,٨٢٣ ليرة سورية من صافي الأرباح التشغيلية المتحققة لعام ٢٠١٩م.

- القرار الثاني
الموافقة على تكوين احتياطي قانوني كما ورد بمبلغ ٨٥٩,٧٨٨,٨٢٣ ليرة سورية
الموافقة على تكوين احتياطي خاص كما ورد بمبلغ ٨٥٩,٧٨٨,٨٢٣ ليرة سورية
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٠١٤%)

سادساً: انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠٢٠م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه:

تماشياً مع أحكام قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونين وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وبناء على قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٠/٤/١/٥ وبعد المداولة وتوصية لجنة التدقيق تقرر رفع توصية للهيئة العامة باعتماد السادة في ((شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات)) كمدقق حسابات للدورة المالية القادمة لعام ٢٠٢٠م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

- **القرار الثالث:**
اقرار تعيين السادة ((شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات)) ، مدققاً لحسابات البنك للدورة المالية القادمة لعام ٢٠٢٠م ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٩٠٦%)

سابعاً: تحديد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ وذلك بناءً على تنسيب مجلس الادارة:

استناداً الى أحكام المادة (٢١) من النظام الأساسي للبنك والمادة (١٥٦) قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، وإلى قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٠/٤/١/٥ الذي نصّ على ما يلي: ((موافقة مجلس الإدارة على رفع توصيته إلى الهيئة العامة للبنك وذلك للموافقة على صرف مكافأة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفق ما ينص عليه قانون الشركات وبنود النظام الأساسي للبنك وذلك بما نسبته ٤% من الربح الصافي للبنك لعام ٢٠١٩ قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات وبدون أثر خسارة المركز البنيوي غير المتحققة (والتي في المحصلة سيتم خصمها من أرباح هذا المركز المدورة) وكما هو الوضع في البيانات المالية المعتمدة كما هي بتاريخ ٣١-١٢-٢٠١٩ والمعروضة على الهيئة العامة العادية للمساهمين على أن يتم توزيعها على الشكل الآتي: ٢٠% للسيد رئيس مجلس الإدارة، وتوزع باقي المكافأة بالتساوي على باقي الأعضاء))

- **القرار الرابع:**

اقرار توصية مجلس الإدارة بخصوص صرف مكافأة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٩ وذلك بمبلغ ٣٤٣,٩١٥,٥٢٩ ل.س، أي بما نسبته ٤% من الربح الصافي للبنك لعام ٢٠١٩ قبل اقتطاع الضريبة والاحتياطيات وبدون أثر خسارة المركز البنيوي غير المتحققة على أن يتم توزيعها على الشكل الآتي: ٢٠% للسيد رئيس مجلس الإدارة، وتوزع باقي المكافأة بالتساوي على باقي الأعضاء.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٣٥٠%)

ثامناً: تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠٢٠ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢١ وذلك بناءً على تنسيب مجلس الادارة.

استناداً الى أحكام المادة /٢١/ من النظام الأساسي للبنك وأحكام الفقرة /٢/ من المادة /١٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، والى قرار مجلس الادارة رقم٥/١/٤/٢٠٢٠ والذي نصّ على رفع توصية للهيئة العامة بتحديد تعويضات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ثابت يبلغ ٢ مليون ليرة سورية لكل عضو عن كل حضور لجلسة اجتماع المجلس، وذلك اعتباراً من تاريخ انعقاد هذه الهيئة ولغاية انعقاد الهيئة العامة القادمة للبنك في عام ٢٠٢١. وتم مناقشة إقرار بدل حضور جلسات المجلس لرئيس وأعضاء المجلس لعام ٢٠١٩م البالغة ٣٨,٧١٩,١٥٤ ليرة سورية والتي هي عبارة عن تعويضات وبدلات إقامة وتنقلات.

- **القرار الخامس:**
وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو لعام ٢٠٢٠م بمبلغ ثابت مقداره ٢ مليون ليرة سورية لكل جلسة لحين عقد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢١م. كما وافقت على إقرار بدل حضور جلسات المجلس لرئيس وأعضاء المجلس لعام ٢٠١٩م البالغة ٣٨,٧١٩,١٥٤ ليرة سورية.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩١,٥٣١%)

تاسعاً: تعيين الدكتور أنور صطوف عضواً في هيئة الرقابة الشرعية.

عطفاً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٠/ م.ن تاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦م والمتضمن الموافقة على زيادة عدد أعضاء الهيئات الشرعية للمصارف الاسلامية من خلال إمكانية الاستفادة من الأعضاء المتدربين لدى هيئات الرقابة الشرعية الذين تم قبولهم بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف ،على أن يتم العرض على أول هيئة عامة للمساهمين لاستكمال إجراءات تعيينهم أصولاً في حال كان تقييم العضو المتدرب جيد فما فوق وأتم فترة تدريب لمدة عامين على الأقل. وحيث أنّ الدكتور أنور صطوف قد تم قبوله كعضو متدرب بناءً على القرار الصادر **عن مجلس النقد والتسليف رقم ٧٥/م .ن بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦م**. وعليه واستناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم ت/٢٠٢٠/٤/٢ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨م وإلى قرار لجنة الترشيحات والمكافآت وإلى كتاب موافقة مفوضية الحكومة لدى المصارف وكتاب مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٢٧١٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١ . فإنّ البنك يوصي بالموافقة على تعيين الدكتور أنور صطوف عضواً رابعاً لهيئة الرقابة الشرعية.

- **القرار السادس:**
وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتعيين الدكتور أنور صطوف عضواً رابعاً في هيئة الرقابة الشرعية على أن تتم المتابعة وفق مضمون مجلس النقد والتسليف الذي سيصدر بهذا الخصوص.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٩٢,٠١٩%)

عاشراً: تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو آية عقارات مملوكة للبنك والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.

استناداً لأحكام الفقرة (٧) من المادة (١٦٨) من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١م، والفقرة (هـ) من المادة (٣٤) من النظام الاساسي لشركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة وحيث أنّه في معرض تنفيذ معاملات نقل ملكية العقارات من اسم البنك للغير أو في معرض

حضور البنك أمام القضاء لتثبيت البيع الجاري بين البنك والغير تواجه البنك مشكلة الفهم المغلوط والخلط بين بيع العقارات التي تعتبر من عقارات البنك والعقارات المذكورة أعلاه وحسماً لهذا الموضوع وتسهيلاً لإجراء معاملات نقل الملكية للعملاء المتعاقدين مع البنك بعقود تمويل أو نقل العقارات لاسم البنك استيفاءً لدين المتعثرين فإنّ مجلس الإدارة يطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي على بيع مثل هذه العقارات تمت الموافقة على:

- **القرار السابع:**
تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو آية عقارات مملوكة للبنك، والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٨٠,٥٥٨%)

احدى عشر: إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية اقترح رئيس الجلسة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن السنة المالية ٢٠١٩ ولغاية تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١وبعد المداولة والتصويت بالاقتراع السري تقرر.

- **القرار الثامن:**
أبرأت الهيئة العامة العادية ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بالسنة المالية ٢٠١٩ المنعقدة بسببها هذه الهيئة ولغاية تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ إبراءً عاماً شاملاً.
صدق القرار بأغلبية الحضور الممثلين بالاجتماع بنسبة (٨٩,١٣٩%)

اثنى عشر: انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للبنك لمدة أربع سنوات وفق الترتيب الموافق عليه من مصرف سورية المركزي.

بعد أن أوضح رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي الإجراءات التي اتخذها البنك استناداً لقانون تأسيس المصارف الخاصة وقانون تأسيس المصارف الإسلامية وقانون النقد والتسليف وقانون الشركات وما تضمنه النظام الأساسي للبنك وتعليمات مصرف سورية المركزي و ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك حول الشروط والترتيبات والإجراءات المطلوب توفرها واتباعها بخصوص انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للبنك،

فقد قام البنك بما يلي:

- الإعلان بوسائل الإعلان القانونية وحسب متطلبات النظام الأساسي للبنك وتعليمات مصرف سورية المركزي في هذا المجال للسادة المساهمين الذين تنطبق عليهم شروط الترشح والراغبين بتقديم طلبات ترشيحهم لعضوية مجلس الإدارة وذلك بتقديمها على نموذج الترشح المعتمد من مصرف سورية المركزي معززاً بالوثائق المطلوبة وضمن المدة المحددة لهذه الغاية.

- وقد أوضح البنك في اعلان طلب الترشيح أنّه سيتم انتخاب أربعة أعضاء ممثلين لحملة الأسهم من الفئة(أ) والمخصصة للمساهمين السوريين من المساهمين المتقدمين بطلبات ترشح لهذه الغاية ومن حملة أسهم هذه الفئة وممن تنطبق عليهم شروط الترشح ويوافق مصرف سورية المركزي عليهم. وكذلك انتخاب ٣ أعضاء ممثلين لحملة الأسهم من الفئة (ب) والمخصصة للمساهمين غير السوريين (المؤسسين القطريين) من المساهمين المتقدمين بطلبات ترشيح لهذه الغاية ومن حملة أسهم هذه الفئة وممن تنطبق عليهم شروط الترشح ويوافق مصرف سورية المركزي عليهم.

- تم استلام البنك لثلاث عشر طلب ترشح من المساهمين حملة الأسهم من فئة (أ).

- لم يتقدم أي طلب ترشيح من المساهمين حملة الأسهم من الفئة (ب). وكان البنك علاوة على الإعلان الذي أعلنه لغايات تقديم طلبات الترشح بموجبه من كافة المساهمين من حملة الفئتين قد أرسل كتب بالبريد المضمون لكافة المساهمين من حملة الأسهم من فئة (ب) وطلب منهم التقدم بترشيحاتهم للمقاعد الثلاثة المخصصة لهم بحسب النظام الأساسي للبنك وذلك خلال المدة المحددة لذلك وفي حال عدم تقدمهم بأي من هذه الطلبات أو عدم تسميتهم لممثلين عنهم أو عدم تسميتهم لمساهمين سوريين ممثلين عنهم يعتبروا بذلك متنازلين عن حقهم في ممارسة الترشيح لهذه الدورة وينتقل الحق بذلك الى حملة الأسهم من الفئة (أ) وذلك بموجب الترتيبات الموافق عليها من قبل مصرف سورية المركزي.

- تم دراسة الطلبات المقدمة من قبل لجنة الترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة وعرض توصياتها في هذا المجال على مجلس الإدارة ومن ثمّ تم رفعها لمصرف سورية المركزي لأخذ موافقتهم على قبول الترشح استناداً للمتطلبات القانونية والتنظيمية في هذا المجال.
- وردت موافقة مصرف سورية المركزي على تسعة مرشحين من الأسماء المتقدمة للترشح وتم تحديد إجراءات وترتيبات الانتخاب كما هي واردة في كتاب مصرف سوريا المركزي رقم ١٦/٢٧٣٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢م الموجه للسيد بشار الست – الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الاسلامي متضمناً الموافقة على ٩ مرشحين التالية أسماؤهم :

١- السيد نبيل الياس
٢- السيد مأمون الدركزللي
٣- السيد باسم زيتون
٤- السيد أحمد نحاس
٥- السيد قاسم زيتون
٦- السيد نوار هاشم
٧- السيد تيسير الزعبي
٨- شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين
٩- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية يمثلها السيد خالد شواهين.

وذلك ليُصار إلى عرضهم على الهيئة العامة للتصويت وانتخاب ٧ مرشحين من الترشيحات ال (٩) المقبولة المبينة أعلاه لعضوية مجلس إدارة المصرف وفقاً لما هو محدد بالنظام الأساسي للمصرف وما ورد بكتاب السيد حاكم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٢٧٣٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢م

- **القرار التاسع:**
وبعد اجراء الانتخابات السريّة تقرر في الهيئة العامة الإعلان عن فوز كل من المرشحين التالية أسماؤهم: ١- السيد نبيل الياس بنسبة تصويت ٨٧,١٠١% ٢- السيد مأمون الدركزللي بنسبة تصويت ٨٧,٧٢٣% ٣- السيد باسم زيتون بنسبة تصويت ٨٧,٠٤٣% ٤- السيد أحمد نحاس بنسبة تصويت ٨٧,١٨٤%

٥- السيد قاسم زيتون بنسبة تصويت ٧٧,٤٢٦%
٦- السيد نوار هاشم بنسبة تصويت ٨٥,٦٤٦%
٧- السيد تيسير الزعبي بنسبة تصويت ٨٧,٢٥١%
لعضوية مجلس ادارة البنك لدورة جديدة مدتها أربع سنوات تبدأ من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك المادة (١٣ وما بعدها)
صدق القرار بأغلبية أصوات الحضور الممثلين بالإجتماع بنسبة (%)

بعد ذلك تم تبادل وجهات النظر بين السادة المساهمين حول جدول الأعمال المطروح كما اطلع المساهمون الحاضرون على كافة الأوراق والمستندات بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير الهيئة الشرعية وغيرها من الأمور التي تم طرحها في الاجتماع وتأكدوا من قانونيتها وتوافر الشروط المطلوبة لصحتها.

كما أعيد التدقيق في سجل الحضور للهيئة العامة العادية فتبين أنّه بلغ ١٥,٤% من الأسهم.

وقد أعلن الرئيس ختام الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الاثنين الموافق لـ الثامن من شهر حزيران لعام ٢٠٢٠م، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخه منه في سجلات الهيئات العامة لدى البنك ونسخه منه لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأرسلت نسخة لمجلس النقد والتسليف وهيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية أصولاً.

الاثنين الموافق لـ ٢٠٢٠/٦/٠٨م.

التوقيع

مندوبي الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة
أيمن أبو زيتون	محمد حلمي رسلان	نور المغربي	غالب عبد المنعم بياسي
هيثم الحسين	طلعت خليل		

صورة طبق الأصل